

المصرف العربي العراق

البيانات المالية

للفترة من ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤ والمنتھية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

العدد : ١/١٠

التاريخ : ٣ حزيران ٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف العربي العراقي المحترمين

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للمصرف العربي العراقي- مساهمة خاصة شركة خاصة ("المصرف") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤ والمنتبهة في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤ والمنتبهة في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد توصلنا إلى أنه لا توجد أمور تدقيق هامة تستدعي الإبلاغ عنها في تقريرنا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٤ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنها لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف في اعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.
- من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.
٢. إن تقرير الإدارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ٤٠٠,٥٪.
٤. لم يكن لدى المصرف أية تعاملات ضمن نافذة بيع العملة الأجنبية خلال الفترة من ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٤ والمنتهاية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسترع انتباهنا اية امور جوهرية.
٦. أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.



مصطفى فؤاد عباس
محاسب قانوني ومراقب حسابات



المصرف العربي العراقي
قائمة المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2024

2024	إيضاح	الموجودات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
250,050,177	3	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
132,197	4	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
2,098,155	5	ممتلكات ومعدات - بالصافي
14,513,730	6	مشاريع تحت التنفيذ
8,583,405	7	موجودات أخرى
275,377,664		مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
33,348,802	14	مستحق لأطراف ذات علاقة
9,192,297	8	مطلوبات أخرى
42,541,099		مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
250,000,000	9/1	رأس المال المدفوع
(17,163,435)		خسائر متراكمة
232,836,565		مجموع حقوق الملكية
275,377,664		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



جواد عبد الرضا القصاب
رئيس مجلس الإدارة
الإدارة العامة
مصطفى فؤاد عباس
شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاه
محاسب قانوني ومراقب حسابات



المصرف العربي العراقي
زياد محمد الجمل
معاون المدير المفوض

أحمد سمير عبدالغني
المدير المالي

عدي نجم علي
مدير الرقابة المالية
رقم العضوية 33094

خضوعاً لتقريرنا المرقم 1/10 والمؤرخ في 3 حزيران 2025



المصرف العربي العراق
قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
للفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2024

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول
2024

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إيضاح	
(8,154,640)	10	نفقات الموظفين
(458,500)	5	إستهلاكات وإطفاءات
(8,550,295)	11	مصاريف عمومية وإدارية
(17,163,435)		إجمالي المصاريف التشغيلية
(17,163,435)		الخسارة قبل ضريبة الدخل
-	12	ضريبة الدخل
(17,163,435)		صافي الخسارة للفترة
-		الدخل الشامل الآخر للفترة:
(17,163,435)		الدخل الشامل الآخر للفترة
		مجموع الدخل الشامل للفترة

فلس / دينار
(0/069)

خسارة السهم الأساسي والمخفضة للفترة
(دينار عراقي)



جواد عبد الرضا القصاب
رئيس مجلس الإدارة

زياد محمد الجمل
معاون المدير المفوض

أحمد سمير عبدالغني
المدير المالي

عدي نجم علي
مدير الرقابة المالية
رقم العضوية 33094



تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى رقم (20) جزء من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

مجموع حقوق الملكية	خسائر متراكمة	رأس المال
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
-	-	-
250,000,000	-	250,000,000
(17,163,435)	(17,163,435)	-
232,836,565	(17,163,435)	250,000,000

2024

الرصيد في بداية الفترة

رأس المال المدفوع (إيضاح 1 / 9)

مجموع الدخل الشامل للفترة

الرصيد في 31 كانون الأول 2024

المصرف العربي العراق

قائمة التدفقات النقدية

للفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2024

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
دينار عراقي	إيضاح		الأنشطة التشغيلية
(بآلاف الديناري)			الخسارة للسنة
(17,163,435)			تعديلات لبنود غير نقدية:
458,500	5		إستهلاكات وإطفاءات
540,808			إستهلاكات حق استخدام الموجودات المستأجرة
(16,164,127)			المجموع
33,348,802			التغير في الموجودات والمطلوبات:
10,875,931			مستحق لأطراف ذات علاقة
(9,124,213)			المطلوبات الأخرى
18,936,393			الموجودات الأخرى
			صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(2,556,655)	5		الأنشطة الاستثمارية
(14,513,730)	6		شراء ممتلكات ومعدات
(17,070,385)			مشاريع تحت التنفيذ
			صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
250,000,000	9/1		الأنشطة التمويلية
(1,683,634)			رأس المال المدفوع
248,316,366			دفعات التزامات عقود الإيجار
(250,000,000)			صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
182,374			طرح دفعة رأس المال - مصارف تحت التأسيس لدى البنك المركزي العراقي
-			صافي الزيادة في النقد وما يعادله
182,374	13		النقد وما يعادله في بداية الفترة
			النقد وما يعادله في نهاية الفترة

1. معلومات عامة

إن شركة المصرف العربي العراقي (المصرف) هي مساهمة خاصة - شركة خاصة عراقية تأسست بموجب شهادة التأسيس ذي العدد م.ش - 01 - 89021 في 24 كانون الثاني 2024 و الصادرة من دائرة مسجل الشركات. تهدف لتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. بتاريخ 24 كانون الأول 2024 صدرت الموافقة على منح المصرف الرخصة النهائية المرقمة (15546/4/9) لممارسة العمل المصرفي استناداً إلى قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد / الجادرية ويعتبر المصرف مصرفاً تابعاً للبنك العربي ش. م. ع ("الشركة الأم") والذي يملك 59.74 % من رأس مال المصرف البالغ (250) مليار دينار عراقي، ويتم توحيد البيانات المالية للمصرف مع البيانات المالية للشركة الأم.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

1.2 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يلتزم المصرف بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي.

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم إعداد البيانات المالية بالدينار العراقي وهي العملة الرئيسية للمصرف.

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج أدناه السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

الاعتراف بالايرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالايراد طالما ان هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وانه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير أدناه قبل الاعتراف بالايراد:

- الفائدة والدخل المشابه والمصروف

يتم تسجيل الفوائد المدينة والدائنة لكافة الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وفق طريقة الفائدة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة او الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد الفوائد التي مضى على استحقاقها 90 يوم او اكثر من الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل.

- إيرادات الرسوم والعمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم والعمولات أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها وقت تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

- الاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

المصرف العربي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2024

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ترجمة العملات الأجنبية

- يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة كما في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.
- يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. كما يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية المقيمة بالقيمة العادلة (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتنائها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي وترحل إلى دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد، حسب مقتضى الحال.

(أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

(ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل، وضمن حقوق الملكية. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن بيان الدخل عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

كما تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، عندما يحتفظ المصرف بأكثر من استثمار في نفس الورقة المالية، يتم استبعادها على أساس الوارد أو لاصدار أولاً. في حالة الغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)
2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ج) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والتي تهدف ادارة المصرف وفقاً لنموذج اعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الاطفاء باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني؛ ويتم قيد اي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (1) على مدى اثني عشر شهراً التالية أو (2) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لتدهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الإثبات المبني. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونتائج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومُدعّمة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المقرض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى اثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير التعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقرير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال واقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد / الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة 1 - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً للأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبني. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة 1 وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها 30 يوماً (قابلة للنقض) أو 60 يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة 2 - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبني، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقاس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة 2 وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً ترحيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة 2.
- عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (30 يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛ 60 يوماً (غير قابلة للنقض).
- التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
- ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة 3 – يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة 2، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يُدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقيّماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. يقوم المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته ويحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة 3 عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)
2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغائه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ بيان المركز المالي مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل الثقل للمشتقات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بأصول.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم المصرف بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المصرف. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

تقاص الادوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في بيان المركز المالي.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يتضمن النشاط التجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وخطابات القبول. يتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئيًا في البيانات المالية بالقيمة العادلة لاحقًا للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم المصرف بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الشامل أو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أيهما أعلى. يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان. يلتزم المصرف بتحديد شروط محددة للقروض بالسقوف غير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للتعويض، وبفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم إدراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن القيمة الاسمية التعاقدية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة والتي تتضمن الإتفاق على إعطاء قروض وفقًا لشروط السوق لا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي.

النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنك المركزي العراقي وأرصدة وودائع لدى المصارف ومستحق للمصارف والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل مطروحاً منها الأرصدة المقيدة.

مشاريع تحت التنفيذ

يمثل هذا البند كافة التكاليف المدفوعة للموردين والخاصة بالتركيبات والتجهيزات وأعمال التجديد أو إنشاء فروع جديدة للمصرف أو شراء معدات على حساب اتمام الإنجاز، والتي تشمل تكاليف التصميم والإنشاء والمواد المباشرة والإشراف ومصاريف الفوائد المتعلقة بالمشروع. عند الانتهاء من تنفيذ المشروع، يحول إلى حساب ممتلكات ومعدات. يتم إجراء دراسة التدني في القيمة الدفترية للمشروع قيد الإنشاء عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية لهذا المشروع. في حال وجود مثل هذه الأدلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشروع للقيمة المتوقعة إستردادها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات

(أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصصاً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصصاً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكد بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات بالوصافي في بيان المركز المالي.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يقوم المصرف باقتطاع مخصص ضريبة الدخل وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في العراق. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ بيان المركز المالي، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على المصرف قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لأغراض ضريبية.

3.2 الفرضيات والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية يتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)
3.2 الفرضيات والتقديرات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستند من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير لزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية للسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

المصرف العربي العراق

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2024

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)
3.2 الفرضيات والتقديرات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

مخصص ضريبة الدخل
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة
تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاندثار السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية
قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية حول قدرة المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للادوات المالية
يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم التيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف العربي العراق

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2024

3. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

31 كانون الأول 2024
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
44,773
250,000,000
5,404
250,050,177

النقد في الخزينة

أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:

إيداعات رأس المال - مصارف تحت التأسيس*

حسابات جارية

المجموع

* يمثل هذا الحساب دفعة رأس المال المودعة لدى البنك المركزي العراقي عند التأسيس.

4. أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية

31 كانون الأول 2024
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
132,197
132,197

حسابات جارية مع مصارف محلية

5. ممتلكات ومعدات - بالصافي

أن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2024	اثاث	أجهزة حاسوب	تحسينات مأجور	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
التكلفة:				
الرصيد بداية السنة	-	-	-	-
الإضافات خلال السنة	41,016	2,382,615	133,024	2,556,655
الرصيد نهاية السنة	41,016	2,382,615	133,024	2,556,655
الاستهلاك المتراكم:				
الرصيد بداية السنة	-	-	-	-
المحمل للسنة	17,818	384,911	55,771	458,500
الرصيد نهاية السنة	17,818	384,911	55,771	458,500
صافي القيمة الدفترية	23,198	1,997,704	77,253	2,098,155

المصرف العربي العراق
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

6. مشاريع تحت التنفيذ

31 كانون الأول 2024
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
14,513,730
14,513,730

الرصيد في بداية السنة
إضافات
الرصيد في نهاية السنة

تمثل تكاليف مشاريع تحت التنفيذ للتركيبات والتجهيزات وأعمال التجديد لبناية الإدارة العامة والفرع الرئيسي للمصرف وكذلك تكاليف المعدات المدفوعة للموردين على حساب اتمام الإنجاز ومن المتوقع إنجازها خلال عام 2025.

7. موجودات أخرى

31 كانون الأول 2024
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
7,453,357
1,130,048
8,583,405

حق استخدام الموجودات المستأجرة
موجودات أخرى
المجموع

8. مطلوبات أخرى

31 كانون الأول 2024
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
6,632,752
1,347,096
834,374
246,935
131,140
9,192,297

إلتزامات عقود الموجودات المستأجرة*
مصاريف مستحقة
أمانات - ضريبة الدخل للأفراد
فوائد مستحقة غير مدفوعة - عقود الموجودات المستأجرة
أمانات - الضمان الاجتماعي
المجموع

المصرف العربي العراق
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

8. مطلوبات الأخرى (تتمة)
 * ان حركة التزامات عقود الموجودات المستأجرة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024	
دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	
-	كما في بداية الفترة
7,994,164	الإضافات
(1,683,634)	المدفوع خلال الفترة
322,222	تكاليف تمويلية
6,632,752	كما في 31 كانون الأول

9. رأس المال المدفوع
 قام المصرف بإيداع دفعة رأس المال بالكامل بمبلغ 250 مليار دينار عراقي في حسابه لدى البنك المركزي العراقي. يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 250 مليار سهم بقيمة 1 دينار عراقي لكل سهم كما في 31 كانون الأول 2024.

10. نفقات الموظفين

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2024	
دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	
5,461,903	رواتب
2,051,227	علاوات
63,584	مصاريف طبية
92,610	حصة المنشأة في الضمان الاجتماعي
27,414	تدريب
457,902	نفقات موظفين أخرى
8,154,640	المجموع

المصرف العربي العراق
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

11. مصاريف عمومية وإدارية

للفترة المنتهية في 31 كانون
الأول 2024
دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)

2,567,299
1,802,425
780,291
413,666
540,808
379,341
355,195
329,397
322,222
307,865
185,952
123,235
87,636
45,450
6,818
302,695
8,550,295

السفر والإيفاد
رسوم تسجيل حكومية
مصاريف خدمات
دعاية وإعلان
مصروف استهلاك حق استخدام موجودات مستأجرة
خدمات مهنية واستشارية
مصاريف اتصالات
خدمات قانونية
الفوائد المدينة - التزامات الموجودات المستأجرة
مصاريف أنظمة المعلومات
إيجارات
بريد وقرطاسية
صيانة
أتعاب تدقيق الحسابات
اجور تنظيم حسابات
مصاريف مكتبية وتشغيلية أخرى
المجموع

12. ضريبة الدخل

لم يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل حيث لم يمارس المصرف أعماله خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

13. النقد وما يعادله

النقد وما يعادله الظاهر في بيان التدفقات النقدية، يتكون من الآتي:

31 كانون الأول
2024

دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)

250,050,177
132,197
(250,000,000)
182,374

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
يضاف : أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
يطرح: إيداعات رأس مال - مصارف تحت التأسيس
المجموع

14. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة
يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الإعتيادية مع المصرف الأم وفروعه.
تمت خلال السنة معاملات مع الجهات ذات العلاقة كما يلي:

31 كانون الأول 2024 دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	نوع المعاملة	طبيعة العلاقة	طرف ذو العلاقة	قائمة المركز المالي مستحق لأطراف ذات علاقة
33,348,802	تشغيل / تمويل	الشركة الأم	البنك العربي ش.م.ع	

15. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

تشمل الأدوات المالية الموجودة المالية والمطلوبات المالية. تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي. تتكون المطلوبات المالية من مستحقة لأطراف ذات علاقة ومطلوبات أخرى. القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

16. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متصلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه مهمة لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول. كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة لمراجعة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة الممنوحة. تتضمن واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة. 1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد خصم خسارة التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) هي كما يلي:

31 كانون الأول

2024

دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)

250,005,404

132,197

250,137,601

250,137,601

-

-

250,137,601

بنود داخل بيان المركز المالي:

أرصدة لدى البنك المركزي العراقي

أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية

مجموع البنود داخل بيان المركز المالي

صافي التعرضات الائتمانية القصوى قبل أخذ مخففات المخاطر بعين الاعتبار

مخففات المخاطر الائتمانية

مجموع مخففات المخاطر الائتمانية

صافي التعرضات الائتمانية القصوى بعد أخذ مخففات المخاطر بعين الاعتبار

المصرف العربي العراق
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

16. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

البنك المركزي ومؤسسات مصرفية		2024
إجمالي	أخرى	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	متدنية المخاطر
250,005,404	250,005,404	مقبولة المخاطر
132,197	132,197	غير عاملة: دون المستوى
-	-	المجموع
250,137,601	250,137,601	ينزل: مخصص التدني
-	-	الصافي
250,137,601	250,137,601	

3. التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2024			البند
إجمالي	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
250,005,404	-	250,005,404	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
132,197	-	132,197	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2024
250,137,601	-	250,137,601	

4. التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2024			البند
إجمالي	حكومي	مالي	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
250,005,404	250,005,404	-	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
132,197	-	132,197	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2024
250,137,601	250,005,404	132,197	

16. إدارة المخاطر (تتمة)

ب - مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العملات. يقوم أسلوب تحليل الحساسية على أساس تقدير مخاطر تحقيق خسارة في القيمة العادلة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية ويتم احتساب القيمة العادلة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي ستتأثر بالتغيرات في السعر.

1. مخاطر أسعار الفائدة

يسعى المصرف للحصول على تسهيلات لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة قدر الإمكان لمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال، يقوم المصرف باستثمارات قصيرة الأجل لمقابلة أية تغيرات قد تحدث.

تتمثل حساسية بيان الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول 2024.

لا يوجد مخاطر جوهرية ناتجة عن تغير أسعار الفائدة بسبب عدم وجود تسهيلات أو استثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

2. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الأساس للمصرف، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لبيان المركز المالي لكل عملة لدى المصرف، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

يمكن استخدام أدوات السوق المتطورة بهدف التحوط من مخاطر أسعار الصرف ضمن محددات تحول دون تعرض المصرف لأي مخاطر إضافية.

في حال كان هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

المصرف العربي العراق
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2024

16. إدارة المخاطر (تتمة)

ب - مخاطر السوق (تتمة)

4. التركيز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2024

المجموع (دينار عراقي بالآلاف الدنانير)	دولار امريكي (دينار عراقي بالآلاف الدنانير)
-	-
50,939	50,939
50,939	50,939
33,348,802	33,348,802
33,348,802	33,348,802
(33,297,863)	(33,297,863)

الموجودات

أرصدة لدى البنك المركزي العراقي

أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مستحق لأطراف ذات علاقة

إجمالي المطلوبات

صافي التركيز داخل بيان المركز المالي

ج - مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التسهيلات اللازمة لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموازنة أجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما يعادله والأوراق المالية القابلة للتداول. يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصصة) على أساس السنة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية.

د - التحليل القطاعي

-24-

17. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للسنة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

2024	لغاية سنة دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	أكثر من سنة دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	بدون استحقاق دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	250,050,177	-	-	250,050,177
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	132,197	-	-	132,197
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	2,098,155	2,098,155
مشروعات تحت التنفيذ	-	14,513,730	-	14,513,730
موجودات أخرى	540,808	8,042,597	-	8,583,405
مجموع الموجودات	250,723,182	22,556,327	2,098,155	275,377,664
المطلوبات:				
مستحق لأطراف ذات علاقة	-	33,348,802	-	33,348,802
مطلوبات أخرى	2,559,545	6,632,752	-	9,192,297
مجموع المطلوبات	2,559,545	39,981,554	-	42,541,099
الصافي	248,163,637	(17,425,227)	2,098,155	232,836,565

18. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المصرف هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط المصرف ويُعظم حقوق الملكية، يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل، لم يتم المصرف بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال الفترة الحالية.

يتألف رأس مال المصرف من رأس المال المدفوع والخسائر المتراكمة بمبلغ 232,836,565,000 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات بازل 3، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للفترة:

2024	
دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	
250,000,000	رأس المال الأساسي
-	رأس المال المدفوع
(17,163,435)	احتياطي إلزامي
232,836,565	الخسائر المتراكمة
-	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
-	العناصر التي يتم طرحها من رأس المال الأساسي والمساند:
232,836,565	موجودات غير ملموسة
-	الشريحة الأولى - رأس المال
232,836,565	الشريحة الثانية :
58,132,663	إجمالي القاعدة الرأسمالية (مجموع الشريحة الأولى والثانية)
400.5%	مجموع الموجودات المرجحة للمخاطر
	نسبة كفاية رأس المال %

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات بازل 3.

19. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد قضايا مقامة على المصرف كما في 31 كانون الأول 2024.

20. أحداث لاحقة

لا توجد أية أحداث جوهرية أو التزامات طارئة تؤثر على الحسابات كما في 31 كانون الأول 2024 حدثت بعد تاريخ الميزانية العمومية.